أثر التدخل الخارجي في ليبيا على الاستقرار السياسي

محمد عمر عبد السلام[1]، فوزي محمد المختار[2]
قسم العلوم السياسية – جامعة الزاوية
قسم العلوم السياسية – جامعة الزنتان
EMAIL: f.moktar@uoz.edu.ly

ملخص البحث:

أثر التدخل الخارجي في ليبيا في تفتيت الدولة وانعدام الاستقرار السياسي، وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا منذ 2011م، إذ نرى انعكاسات التدخل الخارجي في الشأن الليبي من خلال انقسام القوى المحلية واشتداد الصراع فيما بينها، حيث ولدت الصراعات الدائرة في ليبيا خطراً يكمن في انقسام ليبيا جغرافياً إلى عدة مراكز نفوذ نستطيع أن نسميها أقاليم في ليبيا الجديدة، ما ينبئ باستمرار فشل التحول الديمقراطي وانهيار الدولة من خلال ممارسة النفوذ الأجنبي لنهب الثروات الليبية.

لقد كان للتدخل الخارجي الأثر السلبي في عرقلة التسوية السياسية، بحيث ساهم في تعقيد الأوضاع بدلاً من حلها، وغلّب الحلول العسكرية بدلاً من الحلول السياسية والسلمية، كما أدخل البلاد في حرب أهلية أفضت إلى تعقيد الأوضاع خاصة الوضع الإنساني هناك، واستنزفت مواردها الاقتصادية والمالية، وأصبحت بذلك ليبيا تصنف ضمن خانة الدول الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: التدخل الخارجي، الاستقرار السياسي.

Abstract:

The impact of external interference in Libya on the fragmentation of the state، political instability، and the failure of the process of democratic transformation in Libya since 2011 AD، as we see the repercussions of external interference in Libyan affairs through the division of local forces and the intensification of the conflict among them، as the ongoing conflicts in Libya generated a danger that lies in the division of Libya. Geographically، it has divided into several centers of influence that we can call regions in the new Libya، which indicates the continued failure of democratic transformation and the collapse of the state through the exercise of foreign influence to plunder Libyan wealth.

External interference had a negative impact in obstructing the political settlement، as it contributed to complicating the situation instead of resolving it، and military solutions prevailed instead of political and peaceful solutions. It also plunged the country into a civil war that complicated the situation، especially the humanitarian situation there، and depleted its economic and financial resources. Thus، Libya is classified as a failed state.

Keywords: external intervention، political stability.

المقدمة:

تُعد ليبيا غنيمة مرغوبة للخارج، إذ لديها أكبر احتياطات من النفط والغاز في أفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، لذلك كان من المؤكد أن القوى الأجنبية ستتورط في الحرب الأهلية في ليبيا،، كذلك من الناحية الاستراتيجية تقع ليبيا في الجهة المقابلة لأوروبا، ويمكن تصدير نفطها مباشرة إلى الأسواق في الغرب عبر البحر ،وبالنسبة للدول الأوروبية، تُعد ليبيا أيضا ممرا رئيسيا للمهاجرين القادمين من أفريقيا للوصول إلى أوروبا عبر شواطئها الواسعة التي تمتد لنحو 2000 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، ولقد مرت الأزمة الليبية بالعديد من المحطات والأشكال من التحالفات والصراعات، الأمر الذي جعل من ليبيا ساحة من ساحات تصفية الصراعات الدولية حول التأثير والنفوذ والمصالح بين دول كبرى ودول إقليمية أثر بشكل مباشر وصريح على مجريات الأحداث في المشهد الليبي الذي يعيش حالة من الانقسام المجتمعي والسياسي حول العديد من القضايا الجوهرية في تأسيس الدولة ونظام الحكم، وأن تدخّل الدول الخارجية في حالات كثيرة يساهم في جعل حل النزاعات أكثر صعوبة، فعند النظر إلى التكاليف المرتبطة بالصراع العنيف، يتمثل أحد التحديات المهمة في تفسير سبب تفضيل الأطراف المتصارعة استمرار القتال على الذهاب للتسوية التفاوضية وتحقيق السلام، وبشكل عام يلعب التدخل الخارجي دور مؤثر على مدة الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي ، وإن تحديد مدة الحرب الأهلية يتم بشكل أساسي من خلال قدرة الأطراف المتصارعة على البقاء سليمة والحفاظ على نفسها وتجنب الهزيمة السياسية والعسكرية، وهنا يلعب التدخل الدولي دور هام في تعزيز قدرات حلفائه المحليين، من منظور آخر، فإن التوصل لاتفاقية سلام تساهم في تقليل مدة الحروب الأهلية والصراعات، الأمر الذي قد لا يصب في مصالح الأطراف الخارجية، لذلك تشير الأدبيات لمفهوم المفسد الخارجي الذي يشكل السلام بالنسبة له تهديد لمصالحه، حيث يعمل على إفساد عمليات التفاوض عبر بث أهدافه من خلال حلفائه المحليين ،ولهذا فإن العامل الخارجي لعب دور مهم في الصراع الليبي وأثر بشكل مباشر في غياب الاستقرار السياسي في ليبيا.

الإشكالية:

تتمثل أشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

كيف أثر التدخل الخارجي في تمديد الصراع والانقسام السياسي في ليبيا؟

وما هو أثره وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا؟

فرضية الدراسة:

كلما زاد التدخل الخارجي كلما تأججت الصراعات والانقسامات في ليبيا، وسعي الدول الأجنبية لتحقيق مصالحها هو المحرك الأساس لتلك الدول، ما جعل أيجاد حلول للازمة الليبية ضرب من الخيال وذلك بسبب تعارض الرؤى والحلول وتضارب المصالح الدولية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في تحليل وفهم طبيعة الدور الخارجي واستخلاص مدى تأثيره على الاستقرار السياسي في الحالة الليبية، واستعراض الدوافع المباشرة للتدخل الخارجي في ليبيا وأهم نتائجه وتداعياته على مسالة الانتقال الديمقراطي ، وكشف تضارب المصالح الدولية في الازمة الليبية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تناقش التصاعد الحاد الراهن للازمة الليبية وتأثيرها المباشر في الانقسام السياسي والمؤسساتي، وكذلك توضيح الدوافع الحقيقية للتدخل الخارجي في ليبيا وتداعياته، على الاستقرار السياسي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، باعتباره منهجا مناسبا للقيام بالوصف التحليلي ، ومن خلاله يتم دراسة أبعاد وجوانب ظاهرة التدخل الدولي الخارجي عن طريق جمع المعلومات ، بما يمكن من تحليلها ومعرفة دوافعها والعوامل التي تتحكم فيها، وكذلك استخدام المنهج المقارن.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الاول: دوافع التدخل الخارجي في الازمة الليبية.

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للتدخل الخارجي

المطلب الثاني: دوافع التدخل الخارجي في الازمة الليبية.

المبحث الثاني: أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الاستقرار السياسي.

المطلب الاول:. أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الانقسام السياسي

المطلب الثاني:. أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الانقسام المؤسساتي.

المبحث الاول: دوافع التدخل الخارجي في الازمة الليبية

يعتبر التدخل الخارجي في شؤون الدول ممارسة اتبعتها الجماعات البشرية على مدار

التاريخ، إما بهدف دعم نظام سياسي ضد مجموعة معينة من مواطنيه، أو بهدف دعم مجموعة معينة من المواطنين ضد السلطة الرسمية في الدولة، وشكل التدخل الخارجي أحد الأسباب الرئيسية في سقوط الأنظمة أو استقوائها، كما أن التدخل الخارجي أخذ أشكالاً متعددة، فتارة يتم من خلال دعم المجموعات المناهضة للنظام، وتارة أخرى بمقاطعة النظام وفرض عقوبات عليه، أما الحالة الأكثر شيوعاً لمفهوم التدخل الخارجي فتتمثل في العمل العسكري بهدف إسقاط النظام، أو المساعدة في إسقاطة . (1)

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للتدخل الخارجي:

1- مفهوم التدخل الخارجي لغوياً:

في فقه اللغة العربية هو مصدر تَدخَلَ ،وأصل الكلمة من مادة " الدال ،والخاء ،واللام"يقال : دخل المكان "أو في المكان ،وإلى المكان "بمعنى صار داخله ،وعكسه خرج منه ،فهو بمعنى الولوج(2).

التعريف القانوني للتدخل: يعتمد أنصار هذا الإتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال إنتهاك سيادتها(3).

2- تعريف التدخل الخارجي اصطلاحياً:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم التدخل الخارجي ، وإنما اختلف الفقهاء حول تعريف هذا المفهوم ، فجانب من الفقهاء يحصر تعريف التدخل الخارجي علي أنه استخدام للقوة ، وجانب آخر من الفقهاء يوسع في التعريف ليشمل وسائل أخري غير اللجوء إلي القوة كاستخدام وسائل الضغط الاقتصادي أو السياسي أو الدبلوماسي ، ومن بين هذه التعريفات ما يلي :

- عرف فرانك التدخل الخارجي علي أنه : استخدام القوة المسلحة أو التهديدات باستخدامها من خلال دولة ما أو بمعرفة منظمة دولية ضد دولة أخري (4).

ويري هانز مورجانثاو التدخل الخارجي بأنه عملية عنيفة غير مباشرة تتمثل في العقوبات والضغوط التي تمارسها دولة ما عندما تتدخل في شئون دولة أخري بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها(5).

ويعرف جوزيف ناي التدخل الخارجي علي أنه : تلك الممارسات التي تؤثر في الشئون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة(6).

ويرى شارل روسو أنه : عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه أن تتدخل هذه الدولة في شئون دولة أخري بغرض إجبارها علي التنفيذ وتحاول فرض إرادتها ، وذلك بممارسة كافة أشكال الضغط كالضغط العسكري والسياسي.

وقام ريتشارد ليتل ببلورة هذا المفهوم من خلال نظرية الدفع أو الاستجابة والتي قامت بتفسير التدخل علي أنه استجابة دولة ما بدافع التدخل في شئون دولة مفككة تعاني من فوضي النظام .

لذا فالتدخل الخارجي يعني قيام دولة بإقحام نفسها وعلي نحو استبدادي في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخري ، وقد تجد تلك الدولة استناد كحق تبرره أو قد لا يكون كذلك أي بدون حق يصوغه تصرف الدولة المتدخلة ، وذلك بهدف الإبقاء علي الأوضاع الحالية في الدولة المتدخل في شئونها أو تغييرها أو إجبارها علي القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستغلة في ذلك نفوذها وما لديها من وسائل ضغط (7).

على الرغم من أن التدخل الخارجي يُثار حوله جدل كبير وواسع في العالم الخارجي، إلا أنه في العالم العربي يأخذ طابعاً مميزاً، حيث إن التدخل الخارجي يُعيد إلى الأذهان صراع القوى الاستعمارية على مناطق النفوذ في المنطقة العربية، والتي تُعتبر أصلاً أحد أبرز أسباب النزاعات في المنطقة العربية، فالدول الغربية لم تُخف رغباتها في الحفاظ على مصالحها في العالم العربي، وبالتالي كانت دائماً تحافظ على علاقات مع جهات معينة، أو مع دول معينة في الإقليم، كما أن الدول الغربية دائماً شجعت على الصراعات البينية والجهوية في العالم العربي بهدف عدم الاستقرار والسيطرة على خيرات العالم العربي، لذا لطالما تم النظر إلى العلاقة مع العالم الغربي على أنها علاقة خارج إطار الوطنية في العالم العربي .

بعيد اندلاع ما يسمى بثورات "الربيع العربي" ثار جدل كبير في العالم العربي حول الاستعانة بالعالم الخارجي للتخلص من بعض الأنظمة ، فهناك من عارض الاستعانة بأي شكل كونها ستقود إلى استجلاب الاستعمار للمنطقة من جديد، وهناك من أيد الاستعانة مسترشداً بقاعدة أنه لا يمكن التخلص من الأنظمة العربية إلا بقوة خارجية، وتم ذلك من خلال الاستعانة بالمؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن والقوى الغربية. (8)

3- أنواع التدخل الخارجي:

التدخل غير المباشر: هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي و قد يكون بصورة خفية و مقنعة أو بصورة واضحة وعلنية، و يتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوط الاقتصادية وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروط معينة للتأثير على إرادة الدول المتدخل في شؤونها، وهناك من يطلق على هذه السياسة الاقتصادية اسم(دبلوماسية الدولار)، ويمكن أن يحدث أيضا عن طريق تقديم المساعدات للثوار في الثورات الداخلية وذلك عن طريق المساعدات الحربية أو الاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل، و الغرض من هذا النوع قد يكون إقامة نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين و التعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها لزعزعة الثقة، أو خلق سياسة خارجية معينة، و قد يرتكز على أمن و تنظيم و إدارة الدولة المتدخل فيها وكل ما يتعلق بالسياسة العليا لها ، وقد يعتمد هذا النوع أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى التي قد تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات أو مرتزقة، إلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيه أو تدعيم المعارضة، و رغم كون هذه الأساليب غير عنيفة إلا أنها يمكن أن

تحقق الأهداف المنشودة منها دون تكبد تكاليف دخول في الحرب، وتلجئ الدول المتدخلة إلى هذا النوع من التدخل للتخلص من المسؤولية، أو أية رد فعل إزاء تصرفها و مثال ذلك إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب في إيران وكوريا الشمالية. (9)

التدخل المباشر: يقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة و علنية، وذلك بإستخدام القوة المادية و يُعتبر هذا النوع من أبرز صور التدخل التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته وخلال تطوره، وقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن معظم صور التدخل كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى من الدولة ضحية التدخل، وذلك بصورة أكثر حدة وخطورة لكونه من أخطر الوسائل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، حيث أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل لتحقيق أغراض ومصالح الدول التي تملكها، وهذا بسبب عدم التكافؤ السائد في العلاقات الدولية إضافة إلى أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها، وذلك بموجب المادة 02 في الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن أمثلة هذا النوع من التدخل تدخل الإتحاد السوفياتي في المجر سنة 1956 ،و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عدة دول منها كوبا و العراق وغيرها من الدول. (10)

المطلب الثاني: دوافع التدخل الخارجي في الازمة الليبية.

عرف التدخل الخارجي في ليبيا العديد من الدوافع التي كانت بمثابة الدافع والمحرك الرئيسي للتدخل الخارجي ومن أبرزها التاريخية والسياسية والاقتصادية وذلك كما يلي: (11)

1- الدوافع التاريخية والسياسية للتدخل الخارجي في ليبيا:

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية، و التي خلقت لها الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية و التي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي و الإطاحة بالنظام القائم ويمكن في هذا الإطار حصر هذه الأسباب في الأتي : أ- **قضية لوكربي:** بدأت قضية لوكربي في 11/12/1988، عندما كانت طائرة البوينغ 747 التابعة لشركة "بان أم أميركان" التي كان مقررا لها ان تقوم بالرحلة رقم (103) بين مطار "هيثرو" في لندن و مطار "جون اف كينيدي" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد ركاب هذه الرحلة 243 مسافر ، وبدأت، بالإنفجار فوق قرية لو كربي الأسكتلندية وقُتل في هذا الإنفجار جميع ركاب الطائرة، وقد أعلن القضاء الأمريكي و الأسكتلندي بعد زعمهم التحقيق و بشكل متزامن في 14/11/1991، أن المتهمين الأساسيين في القضية عميلين لأجهزة الأمن الليبية، وتطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان مشترك مع بريطانيا في 27/11/1991، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا،(12)

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في ذلك على حشد كل طاقاتهما السياسية و العسكرية و التنسيق مع فرنسا لضم مطالبتها بتعويضات لطائرتها(.A.T4772. (التابعة لشركة يوتا(.C.D10)، التي

تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19 سبتمبر 1989 أثناء رحلتها رقم (722) وأسفر سقوطها عن وفات 170 شخص، وقد نتج عن ذلك إصدار إعلان مشترك أمريكي،بريطاني فرنسي في 30 ديسمبر 1991 يطالبون فيه السلطات الليبية تسليم المتهمين و التخلي عن كل أشكال العنف و الإرهاب، و نتيجة لذلك تم إستصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في قرار مجلس الأمن رقم :731 الذي صدر في ،21/01/1992 الذي أدان فيه تدمير كل من طائرة "بان ام" الأمريكية و طائرة شركة إتحاد النقل الجوي الفرنسي " يوتا "، ويطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي، ويعرب عن إستيائه الشديد لعدم إستجابة الحكومة الليبية، و الحث على الإستجابة على الفور إستجابة كاملة لكي تساهم في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين، ولذلك تقرر فرض حظرا جويا وعسكريا على ليبيا يصبح ساري المفعول إبتداءا من ،15/04/1992 يتمثل في حظر تزويد ليبيا بأي نوع من أنواع الأسلحة و المواد المتعلقة بها بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة و الذخائر و المركبات و المعدات العسكرية و المعدات شبه العسكرية، إضافة إلى تخفيض عدد و مستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية و منع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية، وقد هددت ليبيا الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي، لكن ليبيا لم تستجب إلى قرارات مجلس الأمن، وصرحت أنها لن تقبل القرارات إلى أن يتم محاكمة المتهمين في القضية في بلد ثالث(13)، وظلت العقوبات المفروضة على ليبيا على ما هي عليه وظل كل طرف ملتزم بمواقفه، فليبيا ترفض تسليم المتهمين ، وموقف بريطانيا وأميركا ظل متصلبا، و لكن مع حلول سنة 1998 بدأت المواقف تلين من الطرفين، بتدخل اطراف دولية اخرى والتوصل الى محاكمة عادلة للمتهمين من طرف محايد **ب- البرنامج النووي الليبي:** يمتد برنامج ليبيا لتطوير قدراتها النووية من فترة السبعينات الى أواخر ،2003 و على الرغم من عدم إنتظام مسيرة هذا البرنامج، من حيث إستمرارية الدعم السياسي و التقدم التقني، إلا أن نظام العقيد القذافي قد تمكن من إستيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم، ويمكن تقسيم المراحل الأساسية التي مر بها البرنامج النووي الليبي إلى ثلاث مراحل هي : المرحلة الأولى "التأسيس لبناء برنامج نووي": من 1969 الى ،1981 في هذه المرحلة سعت ليبيا للحصول على المكونات الأولية لبرنامجها النووي، وذلك بعد فشلها في الحصول على أسلحة نووية من الصين و غيرها من الدول الأجنبية، رغم أنه برنامج مدني بحت يسعى لتطوير دورة الوقود النووي المحلية، المرحلة الثانية" المشروع الليبي المتعثر" : من 1981 الى ،1995 مثل إنشاء مركز للأبحاث النووية و مفاعله الروسي مرحلة جديدة في برنامج ليبيا النووي، إذ شهدت هذه المرحلة محاولات ليبية جادة لإستكشاف سبل الحصول على المواد الإنشطارية، وذلك عبر تخصيب اليورانيوم و فصل و معالجة البلوتانيوم، ومع أن هذه الفترة شهدت بعض الإنجازات المحدودة لنظام العقيد القذافي إلا أن هذه الفترة تميزت بالإحباط الشديد و ذلك للأسباب التالية: - فشل ليبيا خلال السبعينات في الحصول بصفة مشروعة على التقنية و الخبرات النووية الحساسة في الخارج - التراجع الملحوظ الذي شهدته

المساعدات النووية السوفياتية منذ منتصف الثمانينيات بسبب قلق موسكو من طموحات ليبيا النووية(14)، المرحلة الثالثة إعادة تنشيط البرنامج النووي الليبي: من 1995 إلى غاية ديسمبر ،2003 بدأت الفترة الأخيرة من برنامج ليبيا النووي في عام ،1999 حين قرر نظام العقيد القذافي إعادة الزخم إلى الجهود النووية، كما حصلت ليبيا على نوعين من أجهزة الطرد المركزي هما "L1وL2"، وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد بدأ الليبيون في أواخر 2000 بتركيب عدة سلاسل من جهاز الطرد المركزي، وفي 2002 أتمت ليبيا بناء سلسلة من تسعة أجهزة طرد مركزي، ووفق بعض التقديرات فقد أنفقت ليبيا منذ أواخر التسعينيات مابين 100 إلى 500 مليون دولار في إطار الجهود لتطوير الأسلحة النووية، وفي ديسمبر 2003 قرر النظام السياسي الليبي التخلي عن طموحاته النووية، وبتنامي الضغوط الدولية على النظام السياسي الليبي، وإذ تميزت توجهات العقيد معمر القذافي طوال مدة حكمه ليبيا بكثرة العداءات للخارج و خاصة مع أمريكيا والدول الغربية، مما جعل القضاء على معمر القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي إستخدمتها الدول الغربية كدافع للتدخل في ليبيا عام 2011م. (15)

2- الدوافع الإقتصادية:

تعتبر العوامل الإقتصادية الضابط والمحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي، فالدوافع الاقتصادية غالبا ما تكون السبب الرئيسي في قيام العديد من الحروب، فالحصول على الموارد يعتبر من الدوافع الرئيسية للتدخل، ففي القديم كانت الموارد الزراعية سببا لتدخّل الدول في الدول الأخرى فمثلا التوابل كانت السبب الرئيسي لتدخل البرتغال في اندونيسيا، هذا إضافة إلى الأسباب التجارية التي تساهم في التدخل أو ما يعرف بالتدخلات التجارية، وبعد إكتشاف البترول و المعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على هذه الدول التي تملك هذه الثروة مما جعل إحتمال التدخل كبير في هذه الدول لتتحكم في إستغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول، ومثل التدخل الخارجي في السيطرة على مقدرات ليبيا من البترول والغاز الطبيعي، ومع بدء مرحلة التغيير السياسي وأسقاط الدولة تنافست القوى الخارجية على السيطرة على الثروة الليبية. (16)

تُعد المصالح الإقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، و التدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح، إذ أن النفط الليبي يمثل أبرز الحاجات و الأسباب لتدخّل بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي عام 2011م، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ،1973 وقد كانت ليبيا قبل هذه الأحداث تنتج ما يقارب 1.6 مليون برميل يوميا، على أن تزيد إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة، كما أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليه على سبيل المثال كل من فرنسا و المانيا و ايطاليا، وبحسب الخبراء فان أهمية النفط الليبي لا تكمن في كميته بل في نوعيته و جودته وذلك كونه من النوع الخفيف، ومن المؤكد أن هذه الدول ستسعى إلى تأمين مصالحها النفطية في ليبيا، إضافة إلى كون النفط من أهم الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا

توجد أسباب أخرى منها: – المحافظة على المكتسبات الإقتصادية في ليبيا: إذ أن الكثير من هذه الدول تملك إستثمارات و عقارات في ليبيا، ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط و التنقيب، وعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد النظام في ليبيا قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الإستثمارات أو تتعرض المنشأت التابعة لها إلى التدمير، مما جعل هذه الدول تحاول المحافظة على مصالحها الإقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها و مكتسباتها الإقتصادية في ليبيا لضمان إستمرارية عملها بعد نظام القذافي و تثبيت النظام الجديد في ليبيا، وتخفيف الأزمة المالية و إيجاد أسواق جديدة، وتُعد الأزمة المالية من بين الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا، وهذا لإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، و تحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن القضايا الإقتصادية الداخلية إلى أحداث التدخل، كما يعتبر التدخل ممهدا لعمليات التجارة الغير مشروعة التي تدر على بعض الدول أمولا طائلة، إضافة إلى عمليات تبيض الأموال و غيرها من العمليات التي تساهم في خلقها الحروب، و التدخل في ليبيا يعتبر فرصة لتنشيط هذه العمليات لتخفيف بعض الأعباء على حكومات الدول الغربية التي تعاني أزمة مالية حادة، فسياسة العقيد القذافي الإقتصادية، يعتبرها الكثير من المحللين أن هذا هو السبب الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا، إذ أن سياسات القذافي الإقتصادية في السنوات الأخيرة عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية الاوروبية والامريكية ذلك في مقابل الشركات الصينية و غيرها من الشركات الهندية و الفيليبينية، وهذا ما جعل هذه الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا تُبدي إستيائها من هذه السياسات في ليبيا، إضافة إلى ذلك تصريحات العقيد القذافي ومشاريعه الإقتصادية، و خاصة منها مشروع (الدينار الذهبي)، و الذي نادى به القذافي في أكثر من مناسبة، و الغرض منه رفض الدولار و اليورو وإستخدام عملة بديلة وهي الدينار الذهبي، وقد دعا القذافي الدول العربية والأفريقية لاستخدام هذه العملة البديلة و خاصة في التعاملات النفطية، وقال أن هناك مائتى مليون فرد سوف يستخدمون هذه العملة إذا ما تمت الموافقة عليها، وهذا يكون أحد سبل تأسيس قارة إفريقية موحدة، وقد رفضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الفكرة لكونها ستجعل التعاملات النفطية العالمية خاضعة لهذه العملة في مقابل سقوط عملاتها الدولار و اليورو. (17)

المبحث الثاني: أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الاستقرار السياسي.

بدأ التدخل الخارجي منذ بداية فبراير 2011، ولم يتوقف هذا التدخل بسقوط نظام العقيد القذافي وانتهاء حكمه، بل استمرت بعض الدول في التدخل في الشأن الليبي عبر ارتباطها

بالقوى والمليشيات المسلحة التي دعمتها خلال الثورة، ما أدى إلى فشل هذه القوى والنخب

السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية وبناء دولة مدنية ديمقراطية يشارك بها كل الليبيين، وأدى هذا إلى حالة من الانقسام السياسي الذي أفرز حتى الآن حكومتين وعدة جيوش، إضافة إلى تقسيم البلاد جغرافياً بين **هذه** القوى .

المطلب الاول:. أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الانقسام السياسي:

واقعياً الانقسام السياسي في ليبيا خلق خرائط الصراع المسلح وقد تكون حرب طرابلس في 2019/04/04 آخر الحلقات ولكنها لن تكون الأخيرة، فوجود حكومتين والسعي الدائم للسيطرة على طرابلس أصبح هاجس الكل، فمركزيه الدولة كرست هذا الخيال من يسيطر على طرابلس يسيطر على ليبيا، وهذا الأمر فهمته كل القوى السياسية الليبية، وبالتالي خضعت الحكومات المتتالية لسيطرة ضمنية من الفصائل المسلحة سواء من داخل طرابلس أو خارجها، ولا ننسى هنا حالة الانقسام السياسي فرضتا ثنائية من يسيطر على الهلال النفطي ومن يسيطر على طرابلس هما المؤهلين لخوض مفاوضات التفاهم حول السلطة والمناصب والثروة، ولذلك أصبح المجتمع الدولي عند البحث على سلطة تحكم ليبيا معيناً بإيجادها ضمن معادلة التأثير والنفوذ وأصبحت المتجسدة على الجغرافيا الليبية، وهذا الأمر عقد التحالفات وجعلها حسب المصالح وليس على مستوى الأفكار والايديولوجيات، لذلك فقدت الأحزاب ومنظمات المجتمع أهميتها على خرائط القوى السياسية لذلك أصبحت تحتاج إلى تبديل مواقفها وثوابتها كلما دعت حاجة الاصطفاف السياسي إلى ذلك. (18)

إن توالي وتعاقب الحكومات بعد 2011، وعدم قدرتها في تلبية الاستحقاقات السياسية التي تؤهل البلد للاستقرار أمر يعكس حالة الصعوبات التي تواجه المجتمع الليبي في رسم حياة سياسية لدولة تمتلك خصوصية، في كونها تملك مؤسسات السلطة لا مؤسسات الدولة، فليبيا لم تعش حالة التحديث السياسي التي يفترض أن تعيشها الدولة، حتى وبوجود الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ظل المجتمع الليبي في بدائيته السياسية إلى الركون إلى مصادر وأدوات القوة التقليدية في القبيلة وميراثها ، وتعظيم المصالح الفئوية والجهوية على الصالح العام، ويمكننا القول أن تداول تسع رؤساء وزراء منذ نوفمبر 2011 الى يونيو 2023 خير دليل على عمق الأزمات السياسية التي تعصف بليبيا .

ان الانقسام في المشهد الليبي له جذور عديدة تكمن في مناخ عدم الثقة الذي عاشه المجتمع الليبي في علاقة السلطة بمكونات المجتمع في مراحل الدولة الثلاث في النظام الملكي ونظام القذافي والمرحلة الحالية، الأمر الذي تراكمت معه حالات الشعور بالتهميش نتيجة للمركزية، وتنامي ظاهرة الفساد تعمقت هذه المشاعر السلبية بعد ثورة فبراير 2011، ومع انتشار فوضى السلاح وتغول المليشيات وعجز القوى السياسية والعسكرية في تحقيق الوئام المجتمعي والسلم الاجتماعي وصولاً للمصالحة الوطنية، والسبب في ذلك هو عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية، حيث لم تستطع الطبقة السياسية الليبية منذ عام 2011 الإفلات من سيطرة القوى الخارجية الإقليمية والدولية. (19)

كما لم تستطيع السلطة السياسية أيضاً، إدارة مشاهد الخلافات السياسية والايديولوجية بين القوى والأحزاب الليبية، الأمر الذي غابت فيه المصلحة الوطنية للدولة وضاعت معه فرص الحفاظ على وحدة

ليبيا السياسية، ناهيك أن سعي هذه الطبقة لمصالحها الجهوية والشخصية أصبحت مستعدة للقيام بأي شيء حتى وإن كان على حساب دماء وقوت الليبيين والشواهد عديدة تعطينا مشاهدة واقعية لكل هذا العبث الذي مارسته كل القوى الليبية منذ عام 2011م.

وواقعياً وعملياً تكرّس واقع الانقسام السياسي في ليبيا عندما أصبحت توظف أجهزة ومؤسسات الدولة لصالح الطبقة السياسية ومصالحها الضيقة في السيطرة والنفوذ والابتزاز، ويُعتبر مايو 2014 منعرجاً خطيراً في الدولة الليبية تزامن ذلك مع اللغط الذي صاحب الانتخابات وشرعيتها والتي قضت فيه المحكمة العليا بعدم دستوريتها، الأمر الذي أنتج معه انسداد سياسي قاد في المحصلة إلى انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية بين المؤتمر الوطني العام في طرابلس ومجلس النواب في طبرق للسلطة التشريعية وحكومة تنفيذية في البيضاء سميت بالمؤقتة وحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس، عندها أدرك الكل سواء على الصعيد المحلي والدولي صعوبة انتاج حكومة موحدة تستطيع بسط سلطتها على كامل تراب البلد.

وتأسيسًا على ذلك دخلت ليبيا مرحلة جديدة، كان للبعثة الأممية للدعم دوراً مهماً فيها حيث أصبحت صناعة الحكومات الليبية خاضعة لمفاوضات ترعاها الأمم المتحدة مدركة في مسعاها ضرورة وأهمية تمثيلية هذه الحكومات المنتقاه للفواعل الحقيقيين في المشهد الليبي حتى يتحقق الاستقرار وينتهي الانقسام السياسي. (20)

هذه المرحلة كانت عبر محطتين الأولى كانت عبر الاتفاق الصخيرات، والذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني، ورعى في أعضائها تمثيل الأطراف المتصارعة ، ومع ذلك لم يُحترم الاتفاق السياسي وتوج ذلك برفض مجلس النواب اتفاق الصخيرات وحرب 2019/04/04 على طرابلس على الرغم من انتظار الليبيون المؤتمر الجامع الذي دعت له الأمم المتحدة في غدامس لتقريب الرؤى بين الفرقاء الليبيين.

أما المحطة الثانية فكانت عبر اتفاق جنيف الذي أنشأ حكومة الوحدة الوطنية والتي هدفت بالأساس إلى هدنه وتهدئة للأوضاع يكون من شأنها إنشاء حكومة ما بعد الحرب التي هي خضعت للتجاذبات والابتزازات السياسية وهي ميزة التفاعلات في المشهد السياسي الليبي، في المحصلة قاد هذا الانقسام السياسي إلى أزمة جديدة وخطيرة على خرائط الأزمات الليبية.

أخيراً ساهم التدخل الخارجي في تعميق الانقسام السياسي والذي أدى إلى إطالة أمد الأزمة السياسية الليبية، وفي نفس الوقت هو ناتج أساسي من هذه الأزمة، وأدى إلى إشعال الصراعات المسلحة في الداخل الليبي وتهديد للأمن الإقليمي وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعمليات التهريب وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا، وأدى لتوتر العلاقات مع دول الجوار.

ان معضلة التدخل الخارجي : تتمثل في التعارض بين مراعاة الحساسية الليبية لمسألة التدخلات الدولية وبين فاعلية عملية التسوية، التي تتطلب بدورها ضرورة إلزام الأطراف المحلية بتجاوز مصالحهم الضيقة وتغليب المصلحة الوطنية المشتركة، إذ تشير تجربة السنوات الماضية إلى أن المحطات القليلة التي شهدت تقدماً في عملية التسوية كانت مرتبطة بتمتع الوسيط الأممي بصلاحيات كبيرة نسبياً، وفق ما يظهر، مثلاً، في تجربة تولي ستيفاني ويليامز، القائم بأعمال المبعوث الأممي عقب استقالة غسان سلامة، الإشراف على عملية التسوية، وهو ما أفضى وقتها إلى حدوث اختراق في عملية التسوية، سواء لجهة توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، أو إفراز مجلس رئاسي جديد وحكومة موحدة وقتها للمرة الأولى منذ 2014، وفي المقابل، تشهد ولاية المبعوث الحالي عبد الله باتيلي ظاهرة متكررة، تتمثل في اتهام بعض الأطراف له بمحاولة فرض إرادة خارجية على الليبيين، فضلاً عن توجيه انتقادات حادة اللهجة أحياناً، على نحوٍ لم يحصل بنفس الكيفية مع أي من المبعوثين السابقين . (21)

غير أن تأثير هذه المعضلة يظهر في هامش المناورة الذي تسعى الأطراف الليبية إلى توسيعه نحو أقصى درجة ممكنة، بشكل قد يطيح بالمكتسبات القليلة المتحققة حتى الآن، سواء فيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار المُهدد بالانهيار، أو تمسُّك بعض الأطراف بموقفها الرافض للقانونين الانتخابيين رغم تحصينهما بقرار مجلس الأمن، وصولاً إلى المطالبة بتعيين مبعوث جديد، بما يعني إضاعة مزيد من الوقت في بناء اتفاق إقليمي ودولي حول تسمية المبعوث الجديد، والوقت الذي سيحتاجه هذا المبعوث في بلورة رؤية جديدة يمكن من خلالها البناء على ما تحقق من مكتسبات، مع تجاوز قصور الاقترابات المستخدمة سابقاً.

المطلب الثاني:. أثر التدخل الخارجي في الازمة الليبية على الانقسام المؤسساتي:

يُعد الانقسام المؤسساتي من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ووحدة الدولة الليبية، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والتي عمقت غياب الرؤية الواحدة التي تدرك استراتيجيات الأمن القومي في كامل أبعادها.

يُعتبر الانقسام المؤسسي من أكبر التحديات في الوضعِ الراهن، حيث انقسمت المؤسسات على نفسها وأنشئت مؤسسات جديدة تابعة للحكومتين الفاعلتين، ويرجع الانقسام إلى ما بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية في عام 2013 ، واعتراض بعض أعضاء المؤتمر الوطني، على نتائج الانتخابات، بدأ الانقسام عندما باشرت فعليا الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني أعمالها في البيضاء بعد انتقالها من طرابلس ، وذلك بعد إعطاء مجلس النواب الثقة لها، في المقابل أعطى المؤتمر الوطني الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي، واستمر الانقسام حتى طال المؤسسات وأثر في أداء المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية، وأخذ عدة أشكال يمكن تقسيمها كما يلي: (22)

- الانشطار المؤسسي: يُعد هذا النوع الغالب على المؤسسات العاملة في الدولة حافظت ظاهريا على وحدة كيانها، داخليا انقسمت على نفسها فرع أو منطقة مع الحكومة ، فعلى سبيل المثال لا تزال مصلحة الضرائب المسيطرة جغرافيا مؤسسة واحدة وبإدارة واحدة ومقرها طرابلس، إلا أن المكاتب الواقعة في نطاق الحكومة المؤقتة تأخذ تعليماتها من وزير المالية وتحيل إيراداتها اليها، وفي بعض الأحيان إلى حساب الإيراد العام بالوزارة، بل إنه تم إعطاء مبالغ من إيرادات الضرائب كسلف لجهات وبلديات من دون الرجوع للمركز الرئيسي، كذلك هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة والتي ولا زالت تحافظ على وحدة مؤسساتها خارجياً وأن المشاريع الاستثمارية في الشرق الليبي تُحال مستنداتها إلى وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة لاستصدار القرار الاستثماري طبقا لقانون الاستثمار رقم 9 لسنة ،2010 ، في حين أن فرع المنطقة الغربية يُحيل مستنداته إلى وزير الاقتصاد في حكومة الوفاق الوطني سابقاً ، كذلك في الشق القضائي، فإن الواقع أغلب مؤسسات القضاء، أثر الانقسام على أدائها لمهامها ،وإن كانت موحدة ظاهريا، فسلطة إدارة القضايا، على سبيل المثال، تُعد الممثل القانوني للمؤسسات الحكومية في القضاء الليبي ، والتي تقوم بتمثيل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وتتعامل مع مؤسساتها، في حين أنها تمثل الحكومة المؤقتة في شرق البلاد وتتعامل مع مؤسساتها الأمر الذي يُعد ازدواجية في المعايير، كذلك الحال في المحاكم العاملة، سواء في الشق الابتدائي أو الاستئنافي، ففي حين أن المحاكم في حكومة الشرق الليبي تعتبر حكومة الوفاق غير دستورية، لعدم حصولها على ثقة البرلمان الليبي، ومن ثمّ فإن كل القضايا المنظورة ضد هذه الحكومة تُرفض لرفعها على غير ذي صفة دستورية، إلاّ أنه وفي المنطقة الغربية من البلاد فإن الأحكام القضائية تُشكك في أهلية مجلس النواب والمؤسسات المنبثقة عنه بناء على حكم المحكمة العليا والقاضي بعدم شرعية مجلس النواب، وعلى الصعيد التشريعي فإن هناك بعض المؤسسات التابعة للأجسام التشريعية والتي انشطرت إلى فروع، منها هيئة الرقابة على الأغذية والأدوية التابعة لهيئة الرقابة الإدارية والتي تُدار من طرابلس، وتفوّض مدير فرع بنغازي للتعامل مع الأجسام القائمة في الشرق الليبي، ويُعتبر هذا النوع من الانقسام الأسهل عند وجود نية بتوحيد المؤسسات، وذلك للمحافظة على الهيكلة والتراتبية الإدارية، وإن كان من المتوقع أن يكون هناك بعض التحديات القانونية نظرا لتنفيذ قرارات مختلفة صادرة عن حكومات متناظرة في نفس التوقيت. (23)

إن الانقسام المؤسسي بجميع أشكاله خلق تحديات كبيرة يمكن تلخيصها كما يلي :الإفراط في النفقات والمصاريف للمؤسسات القائمة والمنشأة والتي تشمل السيارات والتأثيث والمهام والنفقات التسييرية وغيرها، الإسهاب في التوظيف والإيفاد داخليا وخارجيا، الإسهاب في القرارات والإجراءات الإدارية والإجراءات المضادة من الحكومات، الانعكاس السلبي لهذا الانقسام على الأجسام القضائية والتي كانت دائما بمنأى عن الصراع السياسي حيث إن هذا الانقسام أثر في عمل المحاكم والأجهزة القضائية ، وأرهق

المحاكم بقضايا سَبَق الفصل بها وأدى إلى تضارب بعض الأحكام نظرا للانقسام السياسي بالبلاد، إضافة إلى القرارات والترتيبات المالية والإدارية الناجمة عن تلك الأحكام وتأثيرها، وصدور قرارات غير مدروسة نظرا لغياب المستندات والخلفيات، كقرار وزير العدل بالحكومة المؤقتة بإقرار مديونية لشركة أجنبية تقدر قيمتها بمبلغً 450 مليون دينار أخذت بها الشركة حكما تحكيميا في الخارج، إهدار المال العام في إثبات الشرعية وأحقية التمثيل للمؤسسات كما في المؤسسة الليبية للاستثمار، وضياع أموال الليبيين نظرا للانقسام السياسي وعدم أهلية الممثلين، واتخاذ إجراءات وترتيبات مالية تُقدر بالمليارات من دون أي سند قانوني مما يؤثر في احترام القوانين والتشريعات، والفساد الإداري وغياب الرقابة وتحجج المسؤولين بالانقسام السياسي، وتغيير تبعية المؤسسات من قبل رؤسائها طبقا لمصالح شخصية.

- الانقسام المؤسسي: إن انقسام المؤسسات نظراً للصراع السياسي أصبح تحديا حقيقيا ومؤثّرا على هيبة الدولة وسيادتها وتمثيلها، خسرت المؤسسات الليبية ملايين الدينارات لتسديد أتعاب محامين فقط لاجل إثبات التمثيل القانوني، كما لم تتمكن الدولة الليبية من فك تجميد أصولها ، أيضا أصبح تعامل الدولة الليبية مع العالم الخارجي محفوفاً بالمخاطر إذ تتعامل كل حكومة مع جهات مختلفة لضمان استمرار علاقاتها ومصالحها وتبرم الاتفاقيات والعقود لشراء الولاءات ، وبناء العلاقات بعيدا عن مصلحة الدولة، وفي الشأن المحلي فإن انقسام المؤسسات أثر إدارياً في عمل المؤسسات والمصالح والهيئات وغيّب الدور الرقابي، مما خلق حالة من الاستهتار والتسيب الإداري ،وإهدارا للمال العام، حيث إن نسبة الفقر بعد 2011 ارتفعت لعدة أسباب، منها الحروب والنزوح الداخلي والخارجي والدمار الذي لحق بالممتلكات والأصول وانخفاض قيمة المرتبات للعاملين في القطاع الحكومي والتضخم في الأسعار والخدمات بنسب مرتفعة خاصة في أسعار السلع والخدمات، وذلك لارتباطها بالعملات الأجنبية وتدني الخدمات الصحية مما يضطر المواطنين إلى العلاج في الخارج، وهو ما يسهم في عدم توفر العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية بسهولة واقتصار توفيرها بشكل كبير على السوق الموازية والتهريب. (24)

فوجود مؤسستين بنكيتين زادت من صعوبات المعيشة لليبيين التي تتعلق بالتضخم نتيجة لوجود الأسواق الموازية، وكذلك تدمير قيمة الدينار الليبي عن طريق طباعة العملة وغياب الرؤية الاقتصادية لمعالجة أزمة السيولة، وأزمة الاغلاقات المتكررة لمنابع البترول وتوظيفها من أجل الابتزاز السياسي وتعظيم المصالح الجهوية والفئوية.

أما الوضع الأمني اليوم يعكس نفسه بقوة أمام المشهد العام، فهو يتغدى من الأزمة الليبية ويغديها في نفس الوقت، فحالة انعدام القانون والنظام وانتشار الجماعات المسلحة والقرارات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة وانقسام القوات المسلحة، أدى الى حالة الانقسام التي أصبحت السمة الغالبة للمشهد الليبي،

حتى الشركة العامة للكهرباء لم تسلم من الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا إذ انقسمت إلى شركتين وهي الشركة العامة للكهرباء في المنطقة الغربية وأخرى في المنطقة الشرقية.

إن طبيعة الحالة الأمنية في الواقع هي متغيرة بشكل دراماتيكي، الأمر الذي يصعب معه رسم خارطة ثابتة للصراعات بين الفرقاء الليبيين، فالمشهد على الرغم من مضي 13 سنة مازال يتبلور، ناهيك عن أن الصراعات تتعدد ملامحها وسوف تترك بصماتها على عملية صياغة الدستور، ومن المتوقع أن يصبح التوزيع للمستقبل والسلطة والنفوذ أحد أعنف الخلافات، بالإضافة إلى قضايا نظام اللامركزي والنظام الفيدرالي وحقوق الأقليات العرقية.

ومن المحتمل أن يكون هناك صراع مخيف حول الهوية الدينية بمعنى أي منهج ديني سوف تعتمده الدولة الوليدة، وساحات هذا الصراع هي المنابر الإعلامية والدينية ومؤسسات الدولة، أما الوسائل فهي عديدة في ظل امتلاك كل هذه التيارات الدينية السلاح والقوة على الأرض.

فرغم الاتفاق على مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية، فإنهما لم يستطيعا الحكم خارج العاصمة وبعض المدن الغربية منها لتستمر الحكومة الموازية شرق البلاد وكذلك المصرف المركزي ومؤسسة النفط زيادة على استمرار الانقسام الحاد في المؤسسة العسكرية والأمنية، ويلاحظ اختفاء الحكومة الموازية لأشهر ثم عادت بعد فشل تنظيم الانتخابات نهاية العام 2021 لتعود البلاد من جديد إلى المربع الأول.

- فالانقسام المؤسساتي في ليبيا الذي تجسده حكومة الشرق وحكومة الغرب أصبح السمة العامة للمشهد السياسي الليبي، فأصبح المواطن العادي يتلقى القرارات والتوجيهات الخاصة بأحوال المواطن ومعيشته من حكومتين، فما بال السياسة الخارجية التي أصبحت متروكة لأهواء ورغبات كل طرف وأكبر شاهد على ذلك أزمة وزيرة الخارجية الليبية "نجلاء المنقوشي" واجتماعها مع وزير خارجية العدو الصهيوني في إيطاليا أكبر معبّر لتلك الحالة من الانقسام والتحكم والتصرف الشخصي في قضية حيوية "العلاقات مع العدو الصهيوني" تعتبر واحدة من أهم الثوابت السياسية والرأي العام الليبي في تجريمها. (25)

الخاتمة.

منذ عام 2011 م ، تعتبر ليبيا مسرحا للتدخلات الخارجية بمختلف أنواعها، فمنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 م انطلقت عمليات التدخل في ليبيا، بداية بالتدخل الأممي العسكري لفرض الحظر الجوي وحماية المدنيين، بمشاركة حلف شمال الأطلسي والعديد من الدول، الذي انتهى بسقوط نظام حكم القذافي في ليبيا، حيث دخلت ليبيا مراحل انتقالية متعددة فشلت في تحقيق أسس بناء الدولة والنظام السياسي الجديد، تعددت خلالها تدخلات الأطراف الخارجية المتمثلة في مجموعة من الدول من الدائرة الإقليمية، ومجموعة من الدول من الدائرة الدولية، مدفوعة بأسباب مختلفة تتباين أهميتها بالنسبة لكل طرف، على رأسها المصالح الاقتصادية، ثم بناء نظام حكم حليف وموالي يضمن نفوذا استراتيجيا في

المنطقة، ثم التوجهات الايديولوجية التي تتدخل بسببها بعض الأطراف الخارجية، وترى أنها تشكل خطرا على أمنها القومي ومصالحها الوطنية .

تعددت الدول الفاعلة في ليبيا، وتكونت تحالفات فيما بينها، وتحالفات مع أطراف داخلية، فتعددت محاور التدخل، وتتصارع هذه التحالفات على مصالحها في ليبيا، بصور مختلفة من التدخل ما زاد تعقيد الأزمة السياسية في ليبيا، وأدى إلى تداعيات أهممها: انهيار سيادة الدولة، وتعدد مظاهر الصراع السياسي، وانعكاس الصراع الاقليمي والدولي على الاطراف الداخلية، وتعطيل حل الأزمة المتفاقمة بشكل دائم، والخسائر الاقتصادية، والتفتت الاجتماعي حيث تمثل هذه التداعيات تهديدا خطير في الانقسام السياسي والانقسام المؤسسي التي قد تكون سببا في استمرار الوضع الحالي بكل سلبياته لسنوات طويلة، أو سببا في تقسيم ليبيا إلى دولتين أو أكثر، أو اقتطاع جزء من أرضيها، أواحتلالها من طرف قوى أجنبية .

توصيات البحث:

– تغليب العقل والتحلي بروح المسؤولة لإبعاد شبح التقسيم لحفظ سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية عن التدخلات الخارجية، حيثُ يبقى سيناريو الحل السياسي هو الحل الأمثل والخيار الأفضل كونه يتيح لليبيين جميعا الانخراط في مشروع المصالحة الوطنية الشاملة ورأب الصدع داخل المجتمع الليبي.

– نبذ التدخل الخارجي والنأي بالنفس عن دعم جميع الأطراف المغرضة، كونه(أي التدخل) أكبر عامل مساهم في تعميق الصراع الليبي– الليبي، حيث تسعى كل دولة لحماية مصالحها فقط ، لذا فكل دولة تحاول الوقوف خلف حليفها في الداخل لتعزيز مركزه.

– الالتزام بوضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسية بعيدا عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي.

– على الأمم المتحدة رفض التدخل الخارجي بشتى صوره ومن أي جهة كان ،والضغط على الدول الراعية له، ومطالبتها بأحترام المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل.

– ينبغي آن تدرك القوى الليبية أن الحل لابد وأن يكون نابعاً من الإرادة الوطنية الخالصة التي تعطي للمصلحة الوطنية وقضايا الأمن القومي الأولوية.

– أهمية إبتعاد الأطراف الليبية عن سياسية الاستقطاب التي تمارسها القوى الخارجية، على الساحة الليبية حتى يمكن إخراج ليبيا عن ساحة الصراعات وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- عبد الرحمن. يعقوب محمد، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

2- لسان العرب.

3- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م.
4- يوسف محمد صادق ، الإرهاب والعداء الدولي ، دار سردم للطباعة والنشر ، 2013 .
5- فوزي ، صدّيق ، مبدأ التدخل : لماذا وكيف ؟، الجزائر : دار الكتاب الحديث ، 1999.
6- ياسر الحويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقية تحرير التجارة العالمية ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 .
7- أحمد محمد محمود عيسي ، "مفهوم التدخل الدولي وأشكاله ومدي مشروعيه" ، في: تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط .
8- دافيدسون، جيسون (2014) "فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
9- عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام ، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010م.
10- المرجع السابق.
11- المرجع السابق.
12- جمال عبد الرحمن، التحولات السياسية في ليبيا بعد زوال نظام القذافي وانعكاساته على العلاقات العربية – العربية، 2020م.
13- قديح، تيسير إبراهيم، "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة 2013م.
14- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992،
15- المرجع السابق.
16- شادي عمر الشربيني، حقيقة ماجرى في ليبيا:http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id
17- المرجع السابق.
18- مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 184، 2011.
19- بوشوشه سارة، د. مدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021.
20- المرجع السابق.
21- عبد العزيز الوصلي، بعد عقد من الانقسام كيف تبدو خارطة النفوذ السياسي بليبيا؟ aljazeera.net/politics/2023/8/30
22- بوشوشه سارة، د. مدوني علي، مرجع سابق.
23- عبد العزيز الوصلي، مرجع سابق.
24- المرجع السابق.
25- المرجع السابق.